# تحولات السياسة الخارجية الروسية والدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط في ظل إدارة فلاديمير بوتين

# Russian foreign policy shifts and Russia's role in the Middle East under Vladimir Putin's administration

**دبازي آمنة**

جامعة الجزائر3(الجزائر)

amina1986debbazi@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2022/03/08 تاريخ القبول: 2022/04/19 تاريخ النشر: 2022/12/01

**********

**ملخص:**

يهدف البحث إلى تحليل السياسة الخارجية الروسية اتجاه مناطق النفوذ في عالمنا المعاصر بما فيها منطقة الشرق الأوسط، حيث سيركز على فترة حكم فلاديمير بوتين باعتباره الأب الروحي والراعي الرسمي لتوجهات السياسة الخارجية اتجاه منطقة الشرق الأوسط وأهم المحددات التي تتحكم في بلورة العلاقات الروسية الشرق أوسطية، كما سيحاول إبراز أهم المحددات التي تتحكم في بلورة العلاقات الروسية الشرق أوسطية وكذا الأهداف التي تصبو إدارة بوتين إلى تحقيقها في المنطقة بصورة تمكنها من العودة بقوة و فرض نفوذها وتأثيرها في منطقة كانت دائما تمثل بؤرة صراعات وتوترات عالمية، لنخرج بعدة نتائج نستطيع اختصارها في أن الشرق الأوسط أصبح اليوم يعتبر مقياسا لنهوض القوة الروسية وقدرتها على إثبات وجودها في مواجهة التحدي الأمريكي على الصعيد العالمي ولن يتأتى لروسيا بلوغ دور لاعب رئيسي في المنطقة إلا من خلال ربط علاقات وثيقة مع الدول التي لها ثقل و نفوذ في الشرق الأوسط.

**الكلمات المفتاحية:**

العلاقات، بوتين، روسيا، الدور، المحدّدات.

**Abstract:**

The research aims to analyze Russian foreign policy towards the influence areas of our contemporary world, including the Middle East, where it will focus on the period of Vladimir Putin's rule. Achieving it in the region in such a way that it can return strongly and exert its influence and influence in a region that has always been the focus of global conflicts and tensions. Let us come up with several conclusions that we can sum up in that the Middle East is now a measure of the rise of Russian power and its ability to prove its existence and meet the American challenge in the region.

**Key words:**

Relations, Putin, Russia, Role, Parameters.

**مقدمة:**

لقد كانت روسيا ولا تزال من أهم الدول التي تتمتع بثقل سياسي على مستوى المشهد الدولي، وذلك لسببين رئيسيين، أولهما كونها الوريث السياسي و العسكري الوحيد للاتحاد السوفييتي السابق، وثانيهما الطبيعة الجيوسياسية التي تتمتع بها هذه الأخيرة من حيث الموقع الجغرافي الذي يندرج ضمن قارتي أوربا و آسيا، فهي تشكل حلقة الوصل بينهما من جهة، وتقترب و تمتلك من منابع النفط و الغاز التي على أساسها قامت الحروب والأزمات في العالم في القرن العشرين من جهة أخرى هذا ما جعلها و يجعلها طرفا محوريا و فعالا على المستوى الدولي.

لقد أصبحت توجهات السياسة الخارجية لروسيا بعد تفكك الاتحاد السوفييتي من أهم المعضلات التي واجهها النظام الروسي في ظل المعطيات الجديدة التي يشهدها عالمنا المعاصر والمتمثلة في الانهيار الشامل للاتحاد السوفييتي من جهة، ومن جهة أخرى تشكل النظام الدولي أحادي القطبية التي عملت الولايات المتحدة الأمريكية على التفرد به وتزعمه وحاولت دائما الاقتراب من مناطق النفوذ المجاورة للمحيط السوفييتي بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط، هذا ما فرض على صناع القرار في موسكو بالعمل على وضع سياسات مناهضة للتوجهات الأمريكية، وتبني استراتيجيات تؤهلها للعودة إلى كلاعب مؤثر و رئيسي في محيط العلاقات الدولية، وكانت الانطلاقة من خلال التغلغل و التأثير في المحيط الإقليمي المجاور لروسيا على رأسه منطقة الشرق الأوسط.

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتطرق إلى معالجة و تحليل السياسة الخارجية الروسية المسطرة من قبل صانعي القرار في موسكو وفق أطر ومحددات تتماشى والمصالح القومية لدولة روسيا الاتحادية، وتؤهلها للعب دور مهم و مؤثر في المنظومة العالمية، وذلك من خلال بسط النفوذ في المناطق الأكثر حيوية في العالم في مقدمتها منطقة الشرق الأوسط، وفي نفس الوقت ستتناول هذه الدراسة شخصية هامة جدا ومؤثرة في السياسة الخارجية الروسية، وربما تعد من أبرز الشخصيات المؤثرة في السياسات العالمية في وقتنا الحاضر ألا وهي شخصية فلاديمير بوتين .

**والإشكالية المطروحة :** كيف ساهمت السياسة الخارجية الروسية تحت إدارة بوتين في إعادة بناء وتجديد الدور الروسي في مناطق النفوذ العالمية؟.

**فرضيات الدراسة :**

**الفرضية الأولى:** إن السياسة الخارجية الروسية تقوم على مبدأ المنفعة و تحقيق المصالح تحت شعار لا عدو دائم ولا صديق دائم إنما مصلحة دائمة.

**الفرضية الثانية:** السياسة الخارجية الروسية الجديدة هي تعبير عن رغبة موسكو في بناء عالم متعدد الأقطاب تكون هي أحد أقطابه المؤثرين في الساحة الدولية.

الفرضية الثالثة: إن السلوك الاستراتيجي الروسي يهدف إلى بناء علاقات مع دول منطقة الشرق الأوسط من أجل مجابهة الهيمنة الأمريكية في المنطقة و الإضعاف من دورها.

**مناهج الدراسة:** سنوظف في هذه الدراسة ثلاث مناهج، المنهج التاريخي، المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة حالة.

وللإجابة على هذه الإشكالية وإثبات صحة هذه الفرضيات من عدمها قسمنا دراستنا إلى ثلاث محاور رئيسية، حيث سنتناول في المحور الأول تحليل السياسة الخارجية الروسية انطلاقا من دراسة النظريات المفسرة لها، وإلى أي مدى أثرت آراء وأفكار المنظرين السياسيين على توجهات السياسة الخارجية الروسية في المحيط الداخلي و الدولي، لننتقل إلى المحاور الثاني الذي سنتناول فيه بالدراسة استراتيجية صانع القرار في البيت الروسي الرئيس فلاديمير بوتين و أهم التحولات التي طرأت على السياسة الروسية الإقليمية والعالمية وفق التوجهات الاستراتيجية لهذا الأخير، بعدها ننتقل إلى المحور الأخير الذي ستناول فيه بالدراسة والتحليل الصعود الروسي وتأثيره في منطقة الشرق الأوسط وهو نتيجة من نتائج تحولات السياسة الخارجية الروسية المرسومة من قبل إدارة فلاديمير بوتين.

## المحور الأول

## أولويات السياسة الخارجية الروسية ضمن الإطار النظري

لا نستطيع الحكم على السياسية الخارجية لأي دولة في العالم، سواء كانت ضمن الدول العظمى أو في محيط الدول الصغرى دون أن نتناول بالدراسة و التحليل الجانب النظري الذي تندرج ضمنه السياسة الخارجية لهذه الدولة، لذلك وبحكم أن دولة روسيا تعتبر من أهم اللاعبين المؤثرين والأساسيين في محيط العلاقات الدولية، فإنه لا يمكن التكلم أو الحكم عن سياستها الخارجية من دون أن نتطرق إلى أهم المقاربات النظرية التي تتحكم في بلورة السياسة الخارجية لها باعتبارها دولة محورية في محيط العلاقات الدولية.

هذا ما يدفعنا إلى التساؤل حول أهم المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية لدولة روسيا؟.

إن انهيار الاتحاد السوفييتي وأيديولوجيته الماركسية، وظهور روسيا كدولة منفصلة مستقلة وتحديات ما بعد الحرب الباردة فرضت على روسيا إعادة تعريف مصلحتها الوطنية و إقامة تعديلات جوهرية حول مفهومها للاستراتيجية الدولية، ومن ثم تحديد أولويات سياستها الخارجية، وكان من شأن ذلك أن قاد إلى نقاش حول أولويات السياسة الخارجية بين المنظرين و الخبراء و الممارسين الروس، والذي تجسد في شكل حوار بين مدارس نظرية تختلف في أسسها المفاهيمية ومقارباتها للقضايا الدولية، والتي تندرج في إطار نظريات العلاقات الدولية.

<u>أولا المدرسة الواقعية:</u> النموذج الواقعي هو نموذج معرفي هيمن بشكل بارز على حقل العلاقات الدولية إبان الحرب الباردة حينما أعطت الواقعية تفسيرات قوية للحرب والتحالفات، والصراع وظواهر أخرى، فهي

كنظرية سياسية تهدف إلى دراسة متغير القوة لفهم سلوكيات الدول بعيدا عن المثل والأخلاق بمعنى أدق لا أخلاق في السياسة حسب رؤى نتشه الألماني وميكيافيلي الإيطالي ، كما أنها تقول بفكرة هرمية السلطة في النظام الدولي و التي تتحدد من خلال مكتسبات و مقدرات كل دولة لذلك فالسياسة الخارجية حسب هذا المنظور هي المسار الذي تنتهجه الدولة من أجل تحقيق و تعظيم مصالحها الوطنية في بيئة تسودها الفوضى ولا أمن وفقا لمقولة والتز " الاهتمام الأخير ليس من أجل القوة و إنما من أجل الأمن"[1].

انطلاقا من تحليلنا لأهم أفكار المدرسة الواقعية فإنه يمكن القول بأن فرضيات المدرسة الواقعية الروسية لا تكاد تخرج عن فرضيات الواقعيين ويمكن اختصار أهم مبادئها في:

* تؤكد على ضرورة ربط السياسة الخارجية بالمصلحة الوطنية والتي يحددها Stankovich في: الاعتماد على النفس، منع مزيد من الانهيار، إنشاء نظام ديمقراطي، كبح الامبريالية و الدكتاتورية ضمانات فعالة للأقليات الروسية في دول الجوار ، بناء دولة قوية مع سياسة خارجية ثابتة.

*يعطي الواقعيون الأولوية لقضايا "السياسة العليا" الأمن العسكري، والذي يجب أن يتضمن التهديدات الموجودة و الممكنة على الأمن الروسي ومن ثم توظيف آليات داخلية و خارجية للحد منها فهم يعتبرون أن الأمن القومي أولى من الأمن الجماعي.

*السياسة الخارجية لروسيا يجب أن توجه من خلال مبدأي التقييد الذاتي والاكتفاء الذاتي، أي الاعتماد على النفس Self-Help بتعبير الواقعية الكلاسيكية.

*ضرورة تبني المنطق أو الإيديولوجية الدولية Statist لضمان السيادة وإنقاذ الخيار الديمقراطي و مواجهة المتطرفين.

*يرفضون الاختيار بين الشرق و الغرب، ويعتقدون أن روسيا هي أوربية وآسيوية في نفس الوقت، لذا يجب أن تختار طريقا ثالثا بين الشرق و الغرب Third Way وأن يكون جسرا رابطا بينهما، وبهذا الصدد اقترح Abratov أنه لتفادي الصراع بين الشرق والغرب، فإن منظمة الأمن والتعاون في أوربا يجب أن تصبح بدل الناتو أهم منظمة للأمن الجماعي في القارة، أو على الأقل توسيع الحلف على فترات دون أن يشمل دول البلطيق؛ فروسيا يجب أن تعارض تحويل أوربا إلى نظام سياسي-عسكري مغلق، كما يجب أن تعارض ظهور قوة إقليمية مهيمنة، ومن الأفضل الحفاظ على الطابع المتعدد الأقطاب في أوربا؛ إنه إذا توازن القوى بدل توازن المصالح[2] .

---

[1]عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية**، الطبعة الأولى دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر ، 2007، ص 171.

[2]Alexander A. Sergunin," Russian Post-Communist Foreign Policy Thinking at the Cross-Roads: Changing Paradigms", Journal of International Relations and Development Volume 3, No. 3 (September 2000).

لقد كان لأفكار هذا التيار دورا كبيرا في تبني مفهوم " الأمن الوطني الروسي الجديد " في 1997 التي عدلها الرئيس فلاديمير بوتين في 2000 وتضمنت التأكيد على مسألة تأمين الأمن القومي، والحفاظ على سيادة البلاد ووحدة أراضيها، وتلخصت توجهاتها في، أوراسيا: فالتركيز يبقى منصبا أساسا على المجال السوفييتي السابق، ويرسم لنفسه أولويات تحددها روابط المصلحة و التاريخ و الثقافة... .

نحو الشرق: التركيز على الصين و كوريا الشمالية و فيتنام و النمور الأسيوية .

جنوبا: التركيز على إيران و إسرائيل و التعامل بحذر مع تركيا؛ لأنها حاضرة عبر إرثها التاريخي في روسيا .

غربا: التركيز ينصب نحو ألمانيا، مرورا بفرنسا، لتبقى بريطانيا في المرتبة الأخيرة ضمن سلم أولويات روسيا في أوربا.أما عن العلاقة مع الولايات المتحدة، فهي كما وصفها مايكل فاكفول بأن موسكو " تسعى إلى إتباع نهج وسط بين الإفراط بالترابط و بين فك الارتباط الفعلي "[1].

ومن خلال مقارنة ما جاء في هذه الوثيقة التي تبناها بوتين كعقيدة للسياسة الخارجية مع أطروحات الواقعين، يتضح أن الرئيس الحالي لروسيا ينتمي إلى هذه المدرسة الفكرية ويسعى إلى تجسيد أفكارها في الممارسة العملية.

ثانيا: المدرسة الليبرالية: يعتقد الليبراليون بأن العلاقات الاقتصادية و التجارية بين الأمم هي مصدر للعلاقات السلمية فيما بينها كون أن هذه الأمم تميل إلى التعاون لتحقيق المنفعة المتبادلة [2]، لذلك يعطي المنظرين الليبراليين أهمية للجوانب الاقتصادية، ويعتبرون أن زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول يؤدي إلى التقليل من اندلاع الحروب، وتأخذ النظرية الليبرالية بعين الاعتبار ثلاث ظواهر في إطار مساهمتها في مجال دراسة التنظير للعلاقات الدولية، حيث أنها تضع تفسيرات بشأن التنوع و الاختلاف في المضمون الحقيقي للسياسة الخارجية ، كما تقدم تفسيرات حول التغيير التاريخي في النظام الدولي، وتفسيرا فيما يخص السياسة الدولية المعاصرة بين الدول الصناعية المتقدمة الديمقراطية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك " مفهوم الأمن ألتعددي لكارل دويتش" و "الاعتماد المتبادل المعقد لكوهين وناي[3] ".

لم تخرج المدرسة الليبرالية الروسية عن الإطار العام الذي رسمه الليبراليون و الليبراليون المؤسساتيين لسلوك الدولة في علاقاتها الخارجية ويبرز ذلك من خلال تركيزها في تحديد أولويات السياسة الخارجية الروسية على عولمة الاقتصاد، الذي عزز التوجه نحو إدارة عالمية للإصلاحات السياسية والاقتصادية، وزادت أهمية الأطر القانونية الدولية بفضل مؤسسات ومنظومات دولية تضمن استقرار النظام الدولي و تقلل من فوضويته،

---

[1] سهيل فرح، **الحضارة الروسية أسئلة الهوية و الآخر العربي**، الطبعة الأولى، دار علاء الدين للنشر و التوزيع و الترجمة، دمشق، 2010، ص35.

[2] روبرت غيبلين، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، الامارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 51 .

[3] أنور محمد فرج، **النظرية الو اقعية في العلاقات الدولية، دراسة نقدية في ظل النظريات المعاصرة**، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2000.ص 21.

كما تعتقد بأن مستقبل النظام الدولي لم يعد محدد بالتنافس بين القوى الاقتصادية الكبرى، بل بديناميكية التعاون الاقتصادي المشترك و الاعتماد المتبادل، لذا يقللون من أهمية التفكير الجيوبولتيكي ويقترحون استبداله بالتفكير الجيواقتصادي From Geopolitic To Geoeconomic، أي أنهم ينظرون للسياسة الخارجية و للعلاقات الدولية من منظور اقتصادي، بمعنى أدق أن العلاقات الدولية يجب أن تكون انطلاقا من مصالح اقتصادية بالدرجة الأولى، لذلك فهم يعطون الأولوية لقضايا السياسة الدنيا "الاقتصاد" على حساب السياسة العليا "الأمن العسكري"؛ لأن المشاكل التي يثيرها الانحراف الاقتصادي أخطر من توسيع الناتو. و من ثم فهم يتبنون مفهوما للمصلحة الوطنية يرتكز على توازن المصالح لا توازن القوى، كذلك يعتقدون أن مؤسسات الغرب هي تجمع لدول ديمقراطية، ووفقا لنظرية السلام الديمقراطي الليبرالية، فإن النزاعات لا يمكن أن تندلع بين الديمقراطيات على اعتبار أن الدول الديمقراطية تميل للسلم أكثر من الحرب حسب وجهة نظرهم، بصفة عامة فإن هذه المدرسة تولي الأولوية للغرب بصفة خاصة.

ثالثا المدرسة الجيوبلتيكية: لقد أثارت سياسة يلتسين-كوزيراف الخارجية ردود أفعال غاضبة من عدة سياسيين ومفكرين روس فقد كانت سياسة موالية للغرب بصفة مباشرة، ولهذا حاولوا تطوير مفهوم بديل للسياسة الخارجية، لذلك كان على الباحثين في أروقة النظام السياسي الروسي إيجاد تيار بديل عن التيار الموالي للغرب فأصبح منذ العام 1992 تيار الأوراسية البديل الحقيقي للنظريات المتغربة، التي هيمنت على مجالي التنظير و صنع القرار في السياسة الخارجية الروسية منذ 1989.، حيث يعتقد أصحاب التيار الأوراسي بأن الحكومة الروسية أولت أهمية أكبر للغرب في سياستها الخارجية حتى أصبحت سياستها موالية للغرب بدرجة كبيرة، في حين أغفلت حقيقة مهمة و هي أن أهم احتياجات روسيا في الشرق والجنوب فأوراسيا هي المخرج الأقل صعوبة لكي تستقر روسيا على هوية حضارية، وهي التي تستطيع من خلالها التحرك بأكثر مرونة و قدرة على التأثير [1].

يشكل هذا التيار الخلفية النظرية و الفكرية لمدرستين هما: السلافية و الشيوعية، اللتان قد تختلفان بشأن قضايا عديدة، لكننا نجدهما تتفقان حول أولوية السياسة الخارجية، التي يجب أن تقلل اعتمادها على الغرب.

1/ السلافيون: يحددون أولويات السياسة الخارجية انطلاقا من الوضعية الجيوبولتكية الفريدة لروسيا والاختلاف الحضاري بين الشرق والغرب كما يشير Elgiz Pozdnyakov:" ليس الموقع الجيوبولتكي لروسيا وحيدا من نوعه فقط، حقا إنه مصيري للعالم.

[1] سهيل فرح، مرجع سابق، ص 35.

إن من أهم جوانب هذا الموقع أن جعل من روسيا تقع بين حضارتين وجعلها حامي طبيعي للتوازن الحضاري وكذا لميزان القوى العالمي[1] "، كما أنهم يدعون إلى تأسيس سلطة مركزية قوية، ولا يخشون إحياء الإمبراطورية الروسية أي أنهم ينطلقون من البيئة الداخلية التي تعتبر الركيزة الأساسية لبناء دولة قوية و مهيمنة على البيئة الخارجية فيما بعد، و في نفس الوقت يعارضون المساعدات الغربية، ويقترحون اعتماد روسيا على نفسها. ويعارضون الانضمام إلى مؤسسات الغرب الاقتصادية، السياسية، العسكرية، كما يرون بأن أولوية السياسة الخارجية يجب أن توجه إلى حماية الأقليات في الجمهوريات السابقة حيث لأنه من خلال هذه النقطة نلمس سياسة تبيض الصورة من أجل جلب أكبر عدد من الموالين لهذه السياسة، ويقترحون تغيير الأولويات الجيوبولتكية الحالية، من خلال توثيق العلاقات الاقتصادية والسياسية مع رابطة الدول المستقلة، ثم تأتي أوربا الشرقية في المرتبة الثانية يليها التعامل مع قوس الأزمات جنوبا مع الأقليات الإسلامية، واعتماد الدول الأسيوية كشركاء اقتصاديين وتجاريين واعدين ومصدر استثمار للاقتصاد الروسي، والتعاون مع الصين والهند كركيزة للأمن الجماعي الأوراسي، وأخيرا يقترحون الإبقاء على مستوى منخفض نسبيا في التعامل مع الغرب، أي أن اهتمام روسيا يجب أن يكون أوراسيا مئة بالمائة .

لكن تأثير هؤلاء في أجهزة صنع القرار كان ضعيفا بسبب نفوذ الليبراليين في المرحلة التي تلت الانهيار مباشرة، غير أن أفكارهم و توجهاتهم أصبحت اليوم هي الأكثر تأثيرا على سياسة روسيا الخارجية خاصة بعد اعتلاء رجل المخابرات بوتين كرسي السلطة في روسيا.

2/ الشيوعيون: ويمثلهم الحزب الشيوعي الفدرالي الروسي وزعيمه Gennady Zyuganov، وهم يؤكدون أن المصلحة الوطنية الحقيقية لروسيا مستمدة من تاريخها؛ ويتألف من الحفاظ على الدولة ووحدتها الترابية والروحية، ودولة قوية قائمة على التعددية العرقية و الدينية من أجل مواجهة التحديات الخارجية التي تضاعفت مع نهاية الحرب الباردة، والتي حددها الشيوعيون في بروز القوى الجديدة التي يمكن أن تحاول تغيير وضعيتها الإقليمية إلى عالمية وبالتالي يمكن أن تغير ميزان القوى العالمي (اليابان، ألمانيا، الصين، الهند ، إضافة إلى تزايد الإقليمية في العالم مثل الاتحاد الأوربي EU و النافتاNAFTA و الأسيانASEAN، وتراجع أهمية قدرة الردع النووية.

ولتجنب مزيد من الضعف في مكانة روسيا الدولية اقترحوا، عدم توسيع عضوية مجلس الأمن لتبقى روسيا ضمن الخمس الكبار في العالم، إضافة إلى تعزيز دور مجلس الأمن في حفظ السلم وتسوية النزاعات وتحسين نظام عدم الانتشار النووي، وكذا رفض تحويل الناتو إلى المنظمة الرئيسة للأمن في القارة بدل منظمة الأمن والتعاون في أوربا[2] .

[1] Alexander A. Sergunin, Idem.
[2] Alexander A. Sergunin ,idem.

وبالنسبة للأولويات الجيوبولتكية فيحددونها كالأتي:

1- في المرتبة الأولى رابطة الدول المستقلة؛ فهم يعتقدون أن الاتحاد السوفييتي حُل بطريقة غير مشروعة، وهم يحاولون تعزيز إعادة توحيده، لكن مع استبعاد خيار القوة.

2- تكثيف التعاون مع دول العالم الثالث بدل الغرب؛ لأنها تعاملها من منطلق متساوٍ، لا متعال مثل الغرب، لذا يدعون إلى استعادة العلاقات التقليدية مع الأصدقاء و الحلفاء( العراق، كوريا الشمالية،كوباليبيا )، لأنها تقدم خدمة للصناعة العسكرية الروسية.

3- القبول بالانفراج في العلاقات مع الصين، والاستفادة من النموذج الصيني للإصلاح.

لكن خلافا للمحيط الداخلي، لم يقدم الشيوعيون أفكارا متماسكة، بل مجرد بيانات و ملاحظات داخل البرلمان، جعلت من الصعب بناء عقيدة شيوعية للسياسة الخارجية؛ لهذا لم يستطيعوا التأثير في الخطاب الدبلوماسي الروسي الفكري والعملي.

بناء على ما سبق ذكره نستطيع طرح التساؤل حول السياسة والاستراتيجية التي انتهجها بوتين للنهوض بالقوة الروسية في عالم مليء بالأحداث و التغيرات السياسية و الاقتصادية والعسكرية ؟ .

## المحور الثاني

## استراتيجية بوتين و تحولات السياسة الخارجية الروسية

بدأ بوتين مسيرته في الاستخبارات السوفييتية كضابط استخبارات، وقد ظل يشغل هذا المنصب في ألمانيا الشرقية حتى عام 1990 ثم تقاعد برتبة مقدم، كما عيّن بوتين رئيسًا لجهاز الأمن الفيدرالي الروسي وهو أحد أذرع الاستخبارات السوفييتية سابقًا، ورئيسًا لمجلس أمن يلسن، وفي آب/ أغسطس عام 1999 أقال يلسن رئيس الوزراء آنذاك سيرغي ستاباسين و جميع وزرائه ورشح بوتين لخلافته، في كانون الأول عام 1999 استقال بوريس يلسن من منصبه في رئاسة روسيا و عين بوتين ليحل محله حتى يحين موعد الانتخابات الرسمية، وفي آذار/ مارس عام 2000 انتخب بوتين للدورة الأولى بأصوات بلغت نسبتها 53% من إجمالي الأصوات، عندها وعد بوتين بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية، فأعاد هيكلة الحكومة وشن حملة تحقيقات في جرائم متعلقة بالمعاملات التجارية لمواطنين روس في مناصب رفيعة، كما واصل حملة الجيش الروسي العسكرية على الشيشان، وفي عام 2004 أعيد انتخاب بوتين لمنصب الرئاسة، وفي نيسان/ إبريل من العام التالي أجرى زيارة تاريخية لإسرائيل لإجراء محادثات مع رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون، فكانت تلك أول زيارة لإسرائيل يقوم بها رئيس للكرملين.

بعد ذلك لم يتمكن بوتن من الترشح للرئاسة عام 2008 لأنه كان مقيدا بطول الفترة الرئاسية حسب الدستور الروسي، إلا أنه في ذلك العام تم تمديد الفترة الرئاسية في الدستور من أربع سنوات إلى ست، وعندما نجح تلميذه ديمتري ميدفيدف في الانتخابات الرئاسية في آذار/ مارس عام 2008 عين بوتن رئيس وزراء على

الفور، وهو ما أتاح الفرصة لبوتين للحفاظ على موقع رئيسي مؤثر على مدى السنوات الأربعة التالية، وفي 4 آذار/ مارس عام 2012 أعيد انتخاب فلاديمير بوتن لفترة رئاسية ثالثة فبعد مظاهرات واسعة عمت البلاد و أخبار عن عمليات تزوير تخللت الانتخابات تم تنصيبه في السابع من أيار/مايو عام 2012، وبعد استلامه المنصب بفترة وجيزة عين مدفيدف رئيسًا للوزراء، كما عاد مرة أخرى ليصدر من موقعه قرارات جديدة مثيرة للجدل تتعلق بالشؤون الداخلية لروسيا وسياستها الخارجية.

لقد أحدث مجيء فلاديمير بوتين إلى الحكم نقلة مهمة في سياسة الدولة في الوقت الذي كان فيه الحراك السياسي الروسي محكوم بعوامل واعتبارات شكلت محفزات رئيسية في الاستراتيجية الروسية، والتي كانت السبب الرئيسي في تشكل الإطار العام الذي حكم سياسة روسيا في عهد هذا الأخير، يمكن أن نلخص هذه العوامل في النقاط التالية [1]:

* أن السياسة الخارجية الروسية أصبحت تنطلق من قاعدة خدمة أهداف الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني الداخلي لتعزيز مكانتها على الصعيد الدولي، وتندرج هنا عدة أمور تحظى بأولوية روسيا القصوى ، وهي مد العلاقات الاقتصادية والتجارية والعسكرية مع الشركاء القدامى و الجدد فيما يطلق عليه " استراتيجية البزنس متعدد الاتجاهات ".

* أن روسيا و منطقة الشرق الأوسط أصبحتا في مجال جيوسياسي مشترك بعد تأسيس الدول المستقلة في آسيا الوسطى و القوقاز، مما أحدث قدرا كبيرا من التداخل الأمني والاستراتيجي بين المنطقتين، وبالتالي فإن محرك السياسة الروسية يقوم على الحيلولة دون تحدي روسيا في مناطق نفوذها الأولى، سواء من دول جارة كإيران و تركيا أو بعيدة كالولايات المتحدة الأمريكية.

* أن سياسة روسيا الخارجية -رغم تجنبها الصدام المباشر مع الأمريكيين و الأوربيين الذين لم يفوا بوعودهم التجارية والاقتصادية مع موسكو - تكون غالبا بمثابة رد فعل على السياسات الغربية وبالقدر الذي يضع حسابات روسيا محل اعتبار في السياسات العالمية، خاصة مع تعدد الخلافات بين روسيا والغرب في العديد من القضايا الثنائية الدولية.

لقد كانت هناك رغبة و إرادة لدى القيادة الروسية الجديدة تحت إشراف بوتين بأن يعترف العالم بحق روسيا في استرجاع المكانة التي فقدتها، وفي جعلها تتصرف كقوة كبرى بمسؤوليات عالمية، ولهذا ركزت هذه القيادة على تحقيق ذلك، لكنها بالمقابل واجهت صعوبات بعضها متعلق بترتيب الأوضاع الداخلية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا، والبعض الآخر متعلق بمحدودية القدرات الاقتصادية و الصعوبات الخارجية التي فرضها النظام الدولي الجديد الذي يمتاز ببروز أهمية العامل الاقتصادي، وزيادة التحالفات والتكتلات

[1] غازي دحمان، "روسيا و الشرق الأوسط"، مجلة المعرفة للبحوث و الدراسات و التحليلات، الجزيرة، 2010/5/26 على الموقع: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/gazee0-BF97-4384-BFB1-

الإقليمية، وبروز قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والعولمة بدون أن ننسى أو بتعبير آخر بدون أن نغفل عامل مهم، وهو هيمنة أمريكا على السياسة العالمية مع حلفائها الغربيين، ووقوفهم في وجه روسيا وعدم السماح لها بالقيام بدور مؤثر في السياسة العالمية[1].

إن هذه المرحلة التي شهدها تاريخ روسيا المعاصر أفصحت عن ولادة مفاهيم جديدة في سياسة روسيا الخارجية غايتها الأساسية تحقيق المصالح الاستراتيجية لروسيا و إعادتها إلى مكانتها العالمية، لذلك عمل بوتين على إعطاء هذه السياسة دينامية جديدة بتغييرات و أهداف برغماتية بحتة تعي جيدا المواقع الملائمة و الأدوار التي على روسيا أن تؤديها على الساحة الدولية، حيث بدأ بالعمل على خلق الاستقرار في الجبهة الداخلية من خلال خوض حرب ضد المافيا المالية و عصابات الفساد، وإعادة بناء اقتصاد قوي واستقرار سياسي و اجتماعي، وتحقيق انسجام داخلي واسع يساند السياسة الخارجية الجديدة، وكذلك محاربة الانفصال في القوقاز والشيشان، إضافة إلى تحريك الآلة العسكرية، كما بدأ في رسم دوائر حمراء لمصالح روسيا الاستراتيجية في الداخل و الخارج و وضع نظرة استراتيجية في علاقة روسيا الخارجية .

لقد تميزت سياسة بوتين بالبرغماتية، أي إعطاء أولوية للمصالح القومية و تغليب النظرة الواقعية، بحيث سعى بوتين إلى خلق تأثير روسي في المجال الإقليمي السوفييتي السابق كطريقة لتحسين المكانة الروسية عالميا، كما ركز على فكرة روسيا القوة العالمية التي تمتد على قارتين " أوربا وآسيا"، وكذا ضمان حريتها واستقلالها من أجل تنفيذ سياستها الداخلية و الخارجية [2].

وفقا لهذا فقد هدفت السياسة الخارجية الروسية الجديدة إلى تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، والعمل على استرجاع دورها في آسيا والشرق الأوسط ومناطق أخرى، وعدم السماح للغرب بتهميش هذا الدور، إضافة إلى إعادة هيمنة روسيا على دول الاتحاد السوفييتي سابقا وآسيا الوسطى؛ وذلك للحفاظ على الأمن القومي الروسي، والتحكم في النزاعات العرقية في الجوار الإقليمي، لذلك عملت الإدارة الروسية على وقف محاولات التحرر في هذه المنطقة من الهيمنة الروسية و ذلك لأن روسيا تدرك تماما أنه إذا لم تقم روسيا بهذه السياسة فإن الفراغ الناتج في هذه المنطقة ستملؤه دول معادية و منافسة لروسيا و تمثل مصدر تهديد لها، لهذا فقد عملت روسيا على إعادة بعث دورها لتكون قطبا عالميا جديدا، مستغلة في ذلك ما تملكه من مقومات تاريخية و جغرافية وعسكرية واقتصادية بدرجة أقل، فعملت على بناء اقتصادها الداخلي و بناء مؤسساتها، وتعزيز قواها العسكرية و النووية لردم الهوة بينها و بين

---

[1] محمد مجدان،"سياسة روسيا الخارجية اليوم : البحث عن دور عالمي مؤثر"، المجلة العربية للعلوم السياسية ص 44 .

[2] ليليا شيقتسوقا، **روسيا بوتين**، ترجمة: بسام شيخا، الدار العربية للعلوم-ناشرون، بيروت، 2000، ص 470 .

الغرب والذي أحدثها انهيار الاتحاد السوفييتي، وبدأت تستعيد وعيها وقواها المختلفة باعتبارها قوة عظمى تقف على الساحة العالمية و تقاوم لإثبات وجودها و دورها على الساحة الدولية.[1]

لقد شهدت روسيا تحولات عميقة على صعيد مقومات القوة الكلية بما يشمل ذلك من الانسجام والتماسك السياسي الداخلي والقدرة العسكرية والأداء الاقتصادي والمكانة الدولية كونها ترى بأنها لا يمكن أن تكون فاعلا رئيسيا في المحيط الدولي و هي تعاني من انكماش اقتصادي، كما أنه لا يمكن أن يكون لها دورا دوليا مؤثرا إلا إذا كانت دولة قوية[2]، فحدثت تحولات عميقة في ميادين مختلفة كانت لها انعكاساتها الإيجابية على توجيه السياسة الروسية الخارجية، وقد تمثلت هذه التحولات في المجالات التالية:

**أولا: تحولات السياسة الداخلية:**

لقد كانت السياسة الداخلية ميدان التركيز الأهم لبدء تنفيذ الجهود الإصلاحية بسبب الاختلالات الكبيرة على مستوى النظام السياسي، ومستوى الأداء الاقتصادي والأحوال الاجتماعية و الأمنية، فقد كان هناك تدهور شامل قبل سنة 2000، فتم القيام بعملية إصلاح سياسي واقتصادي شامل بعد التخريب الكبير الذي تعرضت له الدولة طيلة فترة التسعينات و تم ذلك وفق نظرة براغماتية أخذت في الحسبان الظروف الداخلية والمتغيرات الدولية، وتركزت النظرة الإصلاحية على طموحات واسعة في مجالات إعادة هيبة الدولة والنهوض الاقتصادي والتصدي للنزاعات الانفصالية، ورفض أي تدخل خارجي فيها[3]، ومحاربة الفساد والجريمة المنظمة عن طريق ملاحقة النخبة المالية والصناعية المتهمة بذلك، وإعادة الأمن والاستقرار للبلاد، ليحقق بذلك بوتين إحكام قبضته على روسيا عن طريق إدخال إصلاحات على نظام الدولة، وإعادة بنائها بشكل مستقر وقوي[4].

**ثانيا: التحولات الاقتصادية:**

لقد ورثت روسيا في سنة 2000 تركة اقتصادية ثقيلة جدا، حيث كان الاقتصاد الروسي يعاني من حالات تدهور متعددة، "تفاقم الديون التي وصلت أكثر من 200 مليار دولار، عجز الحكومة عن تسديد رواتب الموظفين والجنود في مواعيدها، انتشار الفقر و معدل البطالة إلى أكثر من 20 مليون بطال و تراجع الإنتاج الصناعي والزراعي بعد توقف الإنتاج في 50 بالمائة من المؤسسات الصناعية، كما اختفت الاحتياطات الذهبية، إلى جانب

---

[1] Michael MacFaul"What are Russian Foreign Policy Objectives: Testimony before the House Commitee on International Relations", Carnegie Endowment, For international Peace, Washington, 01 May 1999:
http://carnegieendowment.org/1999/05/01/what-are-russian-foreign-policy-objec tives/ 157f.

[2] ليليا شيقتسوقا، مرجع سابق، ص 470.

[3] Isabelle Facon, La Politique extérieure de la Russie de Poutine, Fondation pour la Recherche Strategique, 2000:
http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/FD001305.pdf

[4] محمد مجدان، مرجع سابق، ص 46.

تفشي الفساد والرشوة وسيطرة عصابات المافيا على جل ميادين النشاطات الاقتصادية و المالية، وانتشار الجريمة وانفلات الأمن"، كل ذلك كان له انعكاسات على تراجع السياسة الخارجية الروسية ودور روسيا في الاقتصاد العالمي حيث انشغلت بمشاكلها الداخلية، و تخلت عن دورها في الكثير من القضايا الدولية، لذلك فقد كان أول ما طرحه بوتين هو أقصدة السياسة الخارجية، أي خلق بيئة اقتصادية جديدة في روسيا[1] ونتيجة لذلك انتعش الاقتصاد الروسي و نما نموا كبيرا، ففي نهاية 2001 حقق الاقتصاد أفضل أداء له، كما زاد التحسن في مناخ الاستثمار و تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وانتعش سوق الأسهم بخاصة في قطاع المحروقات، كما ظهر فائض الموازنة العامة للدولة والميزان التجاري وارتفع احتياطي البنك المركزي من الذهب و العملات الصعبة، وتمكنت روسيا من تسديد ديونها، وتم التقليل من الاعتماد على مساعدات صندوق النقد الدولي كما ارتفعت مداخيل السكان، فارتفعت الأجور بنسبة 90 بالمائة ومعاشات المتقاعدين بنسبة 80 بالمائة وتراجع معدل البطالة[2]، ومع نهاية 2008 أصبح الاقتصاد الروسي يختلف بشكل كبير عما كان عليه في التسعينات، وتوقعت التحليلات آنذاك أن تصبح روسيا القوة العالمية الرابعة اقتصاديا في عام 2010.

**ثالثا: السياسة الطاقوية**

تعتبر روسيا عملاق في مجال الطاقة، فهي تملك سابع اكبر احتياطي نفطي في العالم بقيمة 4.6 بالمائة، كما أنها أكبر دول العالم في احتياطات الغاز الطبيعي ب 35 بالمائة لذلك أصبحت اكبر منتج للنفط في العالم سنة 2006، والأولى في تصدير الغاز، والثانية في تصدير النفط ومشتقاته، وعليه فقد زاد النفوذ النفطي الروسي في الأسواق العالمية خاصة الأوربية، كل هذا سمح لروسيا ببناء سياسة طاقوية تضمن استقلالية القرار الخارجي لها، وتطوير قدراتها الدفاعية وتحقيق قدرة التأثير و ممارسة دور فاعل على المستويين الإقليمي والعالمي.[3]

وهكذا فقد نجح بوتين في وقف التدهور والتخبط الذي عانته روسيا، واستطاع تكوين إدارة قوية للحكم، إذ عمل على إعادة البناء الداخلي، والنهوض بالقدرات الشاملة لروسيا واستعادة مكانتها إقليميا و دوليا، مما مكنها من تجاوز الوضع الاقتصادي غير المستقر وإعادة تماسكها الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق الأمن والاستقرار، وبعث الروح القومية، كما استطاع بناء القوة الذاتية الروسية باستقلالية عن النماذج الغربية الجاهزة مستفيدا في كل هذا مما تملكه روسيا من مقومات مهمة.

من خلال تحليلنا للأطر العامة التي تحكم السياسة الخارجية الروسية وللدور القيادي الذي لعبه بوتين في قلب موازين الهيمنة العالمية يمكننا أن نطرح سؤال جوهري حول ماهية السياسة التي انتهجها بوتين نحو

---

[1] Jean Radvanyi, Les États postsoviétiques: Identités en construction, transformations politiques, trajectoires économiques, U (Paris: Armand Colin, 2004), p. 107.

[2] نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا و العلاقات العربية-الروسية، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، 1998.

[3] Jean Touscos, Atlas Geostrategique: Crises, Tensions and Convergences (Paris: Larouse, 1998), p. 40.

منطقة الشرق الأوسط التي باتت اليوم تلعب مركز نفوذ مهم بالنسبة للقوى الكبرى وللصراعات الدولية من أجل الهيمنة العالمية؟.

## المحور الثالث

## الصعود الروسي في منطقة الشرق الأوسط "استراتيجية الهيمنة "

لقد فرضت الجغرافيا على روسيا تاريخيا الاهتمام بالشرق الأوسط، بحكم أنها تشغل الحيز الأكبر من الكتلة الأوروآسيوية الملاصقة للشرق الأوسط، وقد بقيت السياسة السوفيتية تعطي اهتماما بالغا للشرق الأوسط حتى انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، وعادت روسيا الاتحادية في عهد الرئيس بوتين لتولي اهتماما للشرق الأوسط بعد فترة ساد فيها تراجعا واضح لسياستها نتيجة تدهور الأوضاع الداخلية في روسيا، وانشغال القيادة الروسية بحل مشاكلها الداخلية المتفاقمة من ناحية، واتجاهها الواضح نحو الغرب والولايات المتحدة بغية الاندماج في الحضارة الغربية والحصول على المساعدات الاقتصادية اللازمة لنجاح الإصلاح الاقتصادي في روسيا.

وبالنظر إلى السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، نجد أن ثمة مجموعة من الاعتبارات من أهمها تحقيق الأمن للحدود الجنوبية، ومنع امتداد الصراعات الإقليمية إلى المناطق الجنوبية من كومنولث الدول المستقلة الذي نشأ بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ولا سيما أن روسيا تنظر إلى منطقة آسيا الوسطى والمنطقة العربية على أنهما أصبحتا مشتركتين في تكوين ما يطلق عليه القادة الروس اسم الفضاء الإسلامي الموحد"، فتخشى روسيا من اندلاع صراعات إقليمية متصاعدة، تنعكس على نطاق واسع وتمس مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، وضمان المصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط عموما، والمنطقة العربية على وجه الخصوص على مختلف المستويات، والعمل على الاستفادة من القدرات الاقتصادية للمنطقة، إذ ترى روسيا أن هنالك إمكانية لإقامة روابط اقتصادية بين روسيا ودول المنطقة، وهو ما يمثل ضرورة حيوية لإنعاش الاقتصاد الروسي الذي يعاني الأزمات، من خلال إيجاد شركاء اقتصاديين وأسواق تجارية وسوق للسلاح، والسعي الروسي إلى إيجاد حزام أو كتلة من الدول تقف في وجه القطبية الأحادية، وتساهم في ممارسة الضغط على الولايات المتحدة كي تتاح لروسيا فرصة الدخول في عملية السلام، وإثبات أن لديها قدرة ومكانة على الساحة الدولية، وهو ما يفسر السعي إلى إقامة العلاقات مع الدول المناهضة للولايات المتحدة الأميركية في المنطقة، مثل إيران وسوريا، وقبلها العراق، من أجل الفوز بالتوازن الذي تستطيع من خلاله مواجهة الهيمنة الأميركية .وإعادة تأكيد الوجود النسبي الروسي في منطقة الشرق الأوسط، إذ ترى روسيا أنه إذا ما أرادت أن تحفظ هيمنتها على آسيا الوسطى، فيجب أن تعمل على تطوير العلاقات مع إيران.، وقبل الحديث عن مؤشرات الصعود الروسي في المنطقة الشرق أوسطية يجدر بنا الحديث عن المصالح الروسية في المنطقة الشرق أوسطية و التي يمكن تحديدها في ثلاث نقاط أساسية أو بالأحرى ثلاث مجالات مهمة:

أولا: المزاحمة الاستراتيجية للولايات المتحدة من اجل إعادة تشكيل ميزان القوى العالمي، وإحدى وسائلها إلى ذلك هي تلك المشاغبة المستمرة والمُنهِكة للولايات المتحدة.

ثانيا: المصالح الاقتصادية الروسية في منطقة الشرق الأوسط، يجب الإشارة هنا إلى أن طبيعة التعاملات الروسية مع دول المنطقة مختلفة حاليًا عما كان عليه الحال في الفترات السابقة التي كانت تعتمد بالأساس على العنصر الأيديولوجي الذي كان يتغلب في معظم الأحيان على المنطق الاقتصادي .

ثالثا: البعد الأمني، إذ يمكن القول إن السياسة الخارجية الروسية الجديدة تنطلق من رؤية ترتكز في أحد مرتكزاتها على إيلاء أهمية للقيمة الجغرافية والاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط باعتبارها تمثل مكان الصدارة في سلم الاهتمامات العالمية، وأنه لا يمكن لأي نظام عالمي أن يتشكل بعيدًا عن تلك المنطقة الاستراتيجية لما تمثِّله من قلب العالم، حيث يتقرر فيها مراكز التوازنات والقوى الدولية وتمثِّل منصة ارتكاز ورافعة سياسية لأي دور محتمل لأية قوة أميركية كانت أو روسية أو أوروبية. والشرق الأوسط يمثل حزامًا غير محكم الأطراف يحيط بجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز اللتين تعتبرهما روسيا مجالا حيويًّا لها، وتُسخِّر كل إمكاناتها لمنع أي تعدٍّ يهدد تلك المناطق، إذا من خلال ما سبق يمكننا باختصار التطرق إلى أهم مؤشرات الصعود الروسي في منطقة الشرق الأوسط :

أولا المؤشر الاقتصادي: إن العلاقات الاقتصادية الروسية الشرق أوسطية للقرن الحالي بدت محكومة باعتبارات مصلحية بدلا من الاعتبارات الإيديولوجية التي كانت تحكمها في فترة الاتحاد السوفييت حيث فشلت التجربة الشيوعية لذلك فقد تحولت الوجهة في العلاقات بينهما إلى تبني اقتصاد السوق و خصخصة المشاريع الاقتصادية، وذلك بناء على الاستراتيجية التي تتبناها روسيا و التي تعمل على جعل السياسة الخارجية الروسية تخدم السياسة الاقتصادية للبلاد، ويمثل تطوير التعاون الاقتصادي ما بين روسيا و دول الشرق الأوسط أهم خيار أمام روسيا لتطوير اقتصادها من دون الاعتماد على القروض و المنح الدولية التي تقيد حرية التصرف الخارجي لروسيا لاسيما تجاه قضايا الشرق الأوسط[1] .

تمثل منطقة الشرق الأوسط وبالخصوص المنطقة العربية سوقا استهلاكيا ذو قوة استيعابية كبيرة للصادرات الروسية من السلع الاستراتيجية والمعمرة كالآلات والمعدات و الأجهزة والشاحنات والحبوب ففي عام 2006 بلغ حجم التبادل التجاري بين روسيا والدول العربية 5,5 بليون دولار، وتأتي مصر والجزائر والمغرب في المقدمة الشركاء التجاريين لروسيا، كما تم تشكيل مجلس الأعمال الروسي العربي عام 2003بناء على مبادرة الغرفة التجارية الصناعية الروسية والاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية والزراعية العربية، بهدف توسيع

[1] عبد العزيز مهدي الرواي، "توجهات السياسة الخارجية الروسية في ما بعد الحرب الباردة"، دراسات دولية، العدد 35، ص 174.

التعاون الاقتصادي بين روسيا و البلدان العربية و تطوير العلاقات التجارية و الاقتصادية و العلمية و الفنية، ويتفرع من المجلس خمسة عشر مجلسا ثنائيا بين روسيا والبلدان العربية كان آخرها مجلس الأعمال الروسي الكويتي الذي أنشأ عام 2007[1].

وقد تم تنظيم المعرض العربي الأول الذي أقيم في مركز المعارض الروسية (كروكوس أكسبو) في أكتوبر 2008، بهدف تشجيع التبادل التجاري بين روسيا و البلدان العربية، حيث تضمنت أقسام المعرض مختلف المجالات الاقتصادية مثل النفط والغاز، والاتصالات والآلات والمعدات والسلع المصنعة والبناء والتشييد والعقارات والسياحة والطب والصيدلة، كما أن جلب الاستثمارات العربية خاصة من دول الخليج هدف أساسي للدبلوماسية الروسية في المنطقة.

ثانيا المؤشر العسكري: يعد المجال العسكري من أكثر المجالات فعالية في تحقيق أهداف الدول خاصة فيما يخص تجارة الأسلحة حيث تستفيد من خلالها الدول الفاعلة في هذا المجال في جميع النواحي السياسية والاقتصادية، فمن الجانب الاقتصادي تحقق تجارة السلاح عوائد مالية ضخمة للدول المصدرة للسلاح وتساعدها على انتعاش اقتصادياتها وتنميتها، أما من الجانب السياسي فهي تضمن ولاء الأنظمة السياسية وتوافقها مع الأهداف و المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى المصدرة للسلاح، وعليه و في سبيل تحقيق هذه الامتيازات والأهداف تسعى روسيا جاهدة للهيمنة على الأسواق العالمية في مجال تجارة الأسلحة خاصة في منطقة الشرق الأوسط التي تعتبر أحسن سوق استهلاكية للسلاح بحكم ما تشهده المنطقة من نزاعات وتوترات، و تعتبر منطقة الشرق الأوسط كما ذكرنا سابقا من أكثر المناطق استهلاكا و شراء للأسلحة على مستوى العالم، حيث تصب فيها صادرات السلاح من كافة الدول المتاجرة به، وبما يعادل نسبة 50 بالمائة من قيمة هذه الصادرات على صعيد دول العالم الثالث، وتبرز أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للشركات العالمية المصدرة للسلاح وعلى رأسهم شركات روسيا الاتحادية التي هي محور دراستنا من خلال عدة اعتبارات أهمها:

*غنى هذه المنطقة بثرواتها البترولية و فوائضها المالية والتي لا بد أن تعود إلى الدول الصناعية المنتجة للسلاح بصورة أو بأخرى، حتى تتمكن هذه الدول من تحسين وضعها الاقتصادي خاصة في ظل ما تشهده من أزمات مالية كبيرة.

* تعتبر هذه المنطقة من أكثر مناطق العالم التي تشهد حروبا وصراعات عديدة ومزمنة كالصراع العربي الإسرائيلي الذي أثرت حروبه المتعاقبة، ودفعت الدول العربية من جهة وإسرائيل من جهة أخرى إلى زيادة نفقاتها العسكرية والدخول في سباق نحو التسلح.

---

[1] نورهان الشيخ، العلاقات العربية الروسية شراكة الماضي في ثوب المستقبل، مؤتمر العلاقات العربية الروسية، مركز الجزيرة للدراسات و الأبحاث، فبراير 2009، ص9، على الموقع :
http://www.annabaa.org/nbanews/65/035.htm, 21.09.2011

* ظاهرة الإرهاب في المنطقة و مواجهة الجماعات الإرهابية المسلحة و زيادة خطورتها بشكل كبير و التي جاءت نتيجة التحولات السياسية الراهنة في المنطقة، حيث شهدت هذه الجماعات تمددا وانتشارا كبيرا في كل من العراق و سوريا و قبل ذلك في دول آسيا الوسطى " أفغانستان وباكستان" على وجه الخصوص، الأمر الذي أثار مخاوف العديد من الدول الشرق أوسطية خاصة دول الخليج مما أدى إلى زيادة نفقاتها العسكرية استعدادا لمواجهة هذا الخطر.

* بروز التحالفات الإقليمية في المنطقة، حيث أدت الخلافات السياسية والأيديولوجية إلى تكتل عدة دول في الشرق الأوسط ضمن معسكري، (دول مجلس التعاون الخليجي و الأردن و مصر و إسرائيل من جهة) ، (إيران وسوريا و حزب الله في لبنان وحركة حماس في فلسطين) من جهة أخرى .

* تعتبر منطقة الشرق الأوسط واحدة من أكبر مناطق العالم المتلقية للسلاح الروسي، وقد تراوحت صادرات السلاح الروسي لدول المنطقة ما بين 21 بالمائة و 26 بالمائة من إجمالي ما تستورده دول المنطقة من أسلحة عسكرية، كما أن المنطقة تضم عددا من كبار المشترين للسلاح الروسي على رأسهم "سوريا و إيران"، وقد عبر عن أهمية الشرق الأوسط بالنسبة لروسيا في المجال العسكري مدير الشركة الروسية لتصدير السلاح بقولة: "إن الشرق الأوسط هو السوق الأهم بالنسبة لروسيا و يشمل التعاون العسكري مع العرب في كل المجالات[1]"، حيث تقوم روسيا بزيادة جهودها لاستعادة نصيبها من الأسواق العالمية، لذا فهي تعمل جاهدة على استعادة مواقعها التي فقدتها في السابق، كما حاولت دخول الأسواق التي تسيطر عليها شركات السلاح الأمريكية و العمل على إحياء مبيعاتها من الأسلحة لدول الشرق الأوسط، لذلك فهي صممت على دعم علاقاتها العسكرية مع دول المنطقة خاصة الدول العربية [2]، وهو ما ترجمه نائب وزير الدفاع السابق ميخائيل ديميرييف حين قال: "إن الشرق الأوسط سوق مهمة للغاية بالنسبة لروسيا، وأن روسيا تعمل في هذه المنطقة منذ سنوات، وأنها تعتبر الاستمرار و تنمية انجازاتها، وأن روسيا مستعدة لإمداد المنطقة بجميع احتياجاتها من الأسلحة الدفاعية وغيرها"[3].

لقد شكلت حقبة بوتين مرحلة جديدة في العلاقات الروسية الشرق أوسطية على كافة الجوانب الدبلوماسية والغير دبلوماسية، تعددت فيها أوجه العلاقات و حاولت روسيا توظيفها لخدمة استراتيجيتها في المنطقة على وجه العموم، وقد مثلت الزيارات المتتابعة التي قام بها الرئيس بوتين للشرق الأوسط نقطة تحول في

---

[1] ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، لبنان ، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص229.

[2] لما مضر جري الأمارة، **المتغيرات الداخلية و الخارجية في روسيا الاتحادية و تأثيرها على سياستها اتجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2005، ص 146.

[3] نفس المرجع، ص 150.

العلاقات العربية الروسية، فقد هدفت زيارته الأولى في أفريل 2005 إلى ما يمكن تسميته "إظهار النوايا"، وشملت مصر و فلسطين و مقر الجامعة العربية، وعكست رغبة القيادة الروسية في إحياء التعاون مع الدول العربية في شتى المجالات و إبراز قدرات روسيا و ما يمكن أن تقدمه للدول العربية لاسيما في المجال التقني، وقد تأكدت عبر زيارة بوتين إلى الجزائر في مارس 2006، والزيارات التي تلتها في فبراير 2007 إلى المملكة العربية السعودية، حيث بقيت العلاقات الدبلوماسية مغيبة لمدة 50 عاما على الرغم من أن الاتحاد السوفييتي أول من اعترف بالمملكة العربية السعودية، قد استأنفت العلاقات الدبلوماسية في عام 1991، إلا أن الزيارات الرسمية على مستوى القمة لم تجري إلى العام 2003 و 2006، ومن ثم إلى قطر والأردن و الإمارات العربية المتحدة في سبتمبر 2007، فقد مثلت هذه الزيارات في حد ذاتها إيذانا ببدء حقبة جديدة في العلاقات العربية الروسية تستعيد روسيا من خلالها مكانتها كفاعل أساسي في شؤون المنطقة وقضاياها، ولكن على أسس تتفق مع التوجهات العامة للسياسة الروسية ، ومع توازنات القوى في المنطقة وخريطة التحالفات بها.

لقد عملت روسيا على اتخاذ مواقف مؤازرة و مدعمة للقضايا العربية في محاولة منها لتثبيت وجودها السياسي في قضايا الشرق الأوسط فقد عارضت روسيا الحرب الأمريكية على العراق، وهددت باستخدام الفيتو في مجلس الأمن إذا لجأت أمريكا إلى الأمم المتحدة لشن الحرب على العراق، وعلى صعيد الملف النووي الإيراني الذي يحتل مكانة كبيرة في السياسة العربية وبسبب القلق الخليجي الواضح من البرنامج وانعكاساته في حالة حدوث حرب أمريكية، حيث سعت روسيا في هذه القضية إلى طمأنة الدول العربية ، ويتضح ذلك من خلال تصويتها على قرار مجلس الأمن رقم 1737 الصادر في 23 كانون الأول 2006الخاص ببرنامج إيران النووي، كما تدخلت في الأزمة اللبنانية فقد دعمت روسيا القرار 1. 17 داخل مجلس الأمن لإنهاء الأزمة اللبنانية أعقاب العدوان الإسرائيلي على لبنان، ودعمت كذلك التحقيق الدولي في قضية اغتيال رفيق الحريري.

وفي سبيل زيادة توطيد العلاقات الروسية مع الدول العربية و الإسلامية - دول الشرق الأوسط - سعت روسيا من أجل الانضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامي و لو بصفة مراقب على الأقل، وبعد أن حصلت على عضوية المراقب وانضمامها إلى منظمة المؤتمر الإسلامي عام 2005م ، عملت على تعزيز علاقاتها مع الدول العربية و الإسلامية .

إن روسيا تسعى جاهدة إلى توسيع و تفعيل علاقاتها السياسية مع دول الشرق الأوسط، والتي من شأنها أن تؤثر على الجوانب الأخرى في العلاقات الدولية، وذلك يتوقف على مدى جدوى الدبلوماسية الشرف أوسطية في الاستفادة من هذه المحاولة الروسية في سبيل تحقيق مصالحها، ونصرة قضاياها على المستوى الدولي في ظل ما تتمتع به روسيا من مكانة و ثقل دولي، فروسيا تولي معاملة خاصة لمنطقة الشرق الأوسط بمختلف أزماتها وقضاياها .

**خاتمة:**

إن الدول من أجل تحقيق أهدافها تسعى دائما إلى الاعتماد على أبرز الوسائل و أكثرها توفرا و فعالية وروسيا بقيادة بوتين كغيرها من الدول المؤثرة في المنظومة العالمية اعتمدت على طرق ووسائل عقلانية وفعالة من أجل تنفيذ استراتيجيتها في مناطق النفوذ العالمية في مقدمتها منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة، ومن بين هذه الوسائل نذكر، سعي روسيا إلى تفعيل دور الأمم المتحدة في حل الأزمات التي يشهدها العالم المعاصر، وتأكيدها دوما على ضرورة اعتماد الجهود الجماعية لحل الأزمات الدولية، وهذا السعي ما هو إلا وسيلة تعتمدها روسيا لتغطية تراجع دورها الدولي، ومحاولة للاستفادة من عضويتها الدائمة في مجلس الأمن بهدف صون مصالحها والدفاع عنها، كذلك اعتماد سياسة المساومات، حيث أن معظم التحركات الروسية تعد نوعا من أنواع المناورات والمساومات السياسية الرامية للضغط على الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية للحصول منها على أكبر قدر من التجاوب مع المطالب السياسية والاقتصادية و التجارية لدولة روسيا، وفي نفس الوقت فتح مجالات جديدة لتوطيد العلاقات مع الدول المناهضة والرافضة للسياسة الأمريكية وحلفائها الغربيين من أجل انتزاع أكبر قدر ممكن من المساعدات الاقتصادية و المالية.

واليوم أصبحت روسيا تعتمد في بناء استراتيجيتها الجديدة على إرث السياسات السوفييتية التي كانت على الدوام تنتقد نسق العلاقات الدولية غير العادلة، والتفاوت الحاد في التنمية بين دول الشمال والجنوب، والنهب الاستعماري لخيرات شعوب العالم الثالث، وعدم حل الصراع العربي - الإسرائيلي على أسس متوازنة وشاملة-، كما تميزت السياسة الروسية برفض مزاعم صراع الحضارات و تفنيد محاولة الإدارة الأمريكية إلصاق تهمة الإرهاب بالإسلام و المسلمين، ومنذ أحداث ما يسمى بالربيع العربي يلاحظ فارق ملموس في السياسات الروسية إزاء الشرق الأوسط، ففي بداية الولاية الرئاسية الثانية للرئيس بوتين عام 2004 بلورت روسيا توجها جديدا يقوم على دور فاعل لها في المنطقة، من بوابة بناء عوامل ثقة متبادلة مع الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوربي عبر اللجنة الرباعية الدولية، وعلاقات متوازنة مع الأطراف الإقليمية الرئيسية تركيا، إيران، إسرائيل بالتوازي، مع استعادة دفء علاقاتها التقليدية مع البلدان العربية والبحث عن نموذج مستقبلي للتعاون معها.

بالرغم من عدم الثبات في الاستراتيجية الروسية من حيث درجة تركيزها و حدتها إلا أنها اتسمت بطابع مشترك و هو المحافظة على حد أدنى من العلاقات مع جميع الأطراف، والسياسة الروسية لا تخرج عن محاولة روسيا البقاء على الساحة الدولية بما يضمن عودتها مستقبلا إلى ما كانت عليه، وبذلك لا يمكن اعتبار قضايا الشرق الأوسط الجوهرية بمعطياتها وأفكارها - بصفة خاصة التحولات السياسية في الوطن العربي - إلا أداة من أدوات سياسة بوتين لتحقيق طموح موسكو العالمي .

## قائمة المصادروالمراجع

### أولا: باللغة العربية/

01)- أنور محمد فرج، **النظرية الو اقعية في العلاقات الدولية، دراسة نقدية في ظل النظريات المعاصرة** السليمانية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2000.

02)- روبرت غيبلين، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2004.

03)- سهيل فرح، **الحضارة الروسية أسئلة الهوية والآخر العربي**، الطبعة الأولى، دمشق، دار علاء الدين للنشر والتوزيع و الترجمة، 2010.

04)- عبد العزيز مهدي الرواي، "توجهات السياسة الخارجية الروسية في ما بعد الحرب الباردة"، دراسات دولية، العدد 35 .

05)- عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية**، الطبعة الأولى، الجزائر، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، 2007.

06)- غازي دحمان، "روسيا و الشرق الأوسط"، مجلة المعرفة للبحوث والدراسات والتحليلات، الجزيرة، 2010/5/26 على الموقع :

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/gazee0-BF97-4384-BFB1-

07)- ليليا شيقتسوقا، **روسيا بوتين**، ترجمة : بسام شيخا، بيروت، الدار العربية للعلوم-ناشرون، 2000.

08)- محمد مجدان،"سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر"، المجلة العربية للعلوم السياسية.

09)- ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.

10)- نورهان الشيخ، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية-الروسية**، القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

11)- نورهان الشيخ، "العلاقات العربية الروسية شراكة الماضي في ثوب المستقبل"، مؤتمر العلاقات العربية الروسية، مركز الجزيرة للدراسات و الأبحاث، فبراير 2009، ص9، على الموقع:

http://www.annabaa.org/nbanews/65/035.htm, 21.09.2011

**ثانيا: باللغة الأجنبية/**

01)- Alexander A. Sergunin," Russian Post-Communist Foreign Policy Thinking at the Cross-Roads: Changing Paradigms", Journal of International Relations and Development Volume 3, No. 3 (September 2000).

02)- Isabelle Facon, La Politique extérieure de la Russie de Poutine, FondationpourlaRechercheStrategique(2000) :
http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/FD001305.pdf.

03)- Jean Radvanyi, Les États postsoviétiques: Identités en construction, transformations politiques, trajectoires économiques, U (Paris: Armand Colin, 2004).
04)- Jean Touscos, Atlas Geostrategique:Crises,Tensions and Convergences,(Paris: Larouse, 1998).
05)- Michael MacFaul, "What are Russian Foreign Policy Objectives: Testimony before the House Commitee on International Relations", Carnegie Endowment.